المحاضرة الاولى

"الكلام وما يتألف منه"

*الكلام والكلمة والكلم

يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحد كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

***الكلام المصطلح عليه عند النحاة:** هو عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو: قام زيد ، وقول ابن مالك "استقم" فإنه كلام ، لأنه مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت .

***أما في اصطلاح اللغويين:** هو اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد .

***الكلمة:** هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف . وذكر ابن مالك أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في ((لا إله إلا الله)) كلمة الإخلاص .

***الكلم:** ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إن قام زيد .

*وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما ، فمثال اجتماعهما: "قد قام زيد" فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات ، ومثال انفراد الكلم: "إن قام زيد" ، ومثال انفراد الكلام: "زيد قائم" .

"علامات الاسم"

يقول ابن مالك:

بالجر والتثوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

ذكر ابن مالك في هذا البيت علامات الاسم وهي:-

أولاً: الجر: ويشمل: أ- **الجر بالحرف** نحو: مررت **بزيد** .

ب - **الجر بالإضافة** نحو: مررت ب**غلام زيد** .

ج - **الجر بالتبعية** نحو: مررت ب**غلام زيد الفاضل** .

ثانياً: التثوين وهو على أربعة أقسام:

القسم الأول: تثوين التمكين وهو اللاحق للأسماء المعربة **كزيد ورجل** إلا جمع المؤنث

السالم نحو **مسلمات** وإلا نحو **جوار وغواش** وسيأتي حكمهما .

القسم الثاني: تثوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو:

مررت ب**سبيويه** و**بسبيويه** آخر .

القسم الثالث: تثوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو: **مسلمات** فإنه في

مقابلة النون في جمع المذكر السالم ك**مسلمين** .

القسم الرابع: تثوين العوض وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة وهو الذي يلحق **"إذ"** عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتتوين عوضا عنه .

الثاني: عوضا عن اسم وهو اللاحق لـ **"كل"** عوضا عما تضاف إليه نحو: **كلّ** قائم أي: كل إنسان قائم فحذف إنسان وأتى بالتتوين عوضا عنه.

الثالث: عوضا عن حرف وهو اللاحق **لجوارٍ** و**غواشيٍ** ونحوهما رفعا وجرا نحو: هؤلاء **جوارٍ** ومررت **بجوارٍ** ، فحذفت الياء وأتى بالتتوين عوضا عنها .

***أنواع أخرى من التتوين:**

أولا: تتوين الترزم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله:

أقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

فجاء بالتتوين بدلا من الألف لأجل الترزم .

الشاهد فيه: قوله: **"والعتابن ، وأصابن"** حيث دخلهما، في الانشاد، تتوين الترزم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الاطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .
وكقوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن

الشاهد فيه: هو دخول التتوين الذي للترزم على الحرف وهو قد ، فذلك يدل على أن تتوين الترزم لا يختص بالاسم، لان الشئ إذا اختص بشئ لم يجئ مع غيره .

ثانيا: التتوين الغالي: وأثبتته الأحفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

الشاهد فيه: قوله **"المخترقن"** حيث أدخل عليه التتوين مع اقترانه بأل، ولو كان هذا التتوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافية حينئذ " قافية مقيدة " .

وظاهر كلام ابن مالك أن التتوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم إنما هو تتوين التمكين والتتكير والمقابلة والعض ، وأما تتوين الترزم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف .

ثالثا: النداء نحو: يا زيد .

رابعا: قبول الاسم الألف واللام نحو: الرجل .

خامسا: الإسناد إلى الاسم نحو: زيد قائم .

"علامات الفعل"

يقول ابن مالك:

بتا فعلت وأنت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

يمتاز الفعل عن الاسم والحرف بما يأتي:-

أولا: تاء "فعلت" والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو: **فعلتُ** ، والمفتوحة للمخاطب نحو: **تباركت** ، والمكسورة للمخاطبة نحو: **فعلتِ** .

ثانيا: تاء التأنيث الساكنة نحو: **"نعمتُ"** و**"بئستُ"** ، وقال تاء التأنيث الساكنة احترازا عن اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب نحو: هذه مسلمةٌ ، ورأيت مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ ، واحترازا من التاء اللاحقة للحرف نحو: لاتٍ وربتٍ وثمرتٍ .

ثالثاً: ياء المخاطبة والمراد بها ياء الفاعلة: وهي التي تلحق فعل الأمر نحو: اضربي ، والفعل المضارع نحو: تضربين ولا تلحق الماضي .

رابعاً: نون التوكيد: ومما يميز الفعل نون (أقبلنّ) والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة فالخفيفة نحو: قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ} ، والثقيلة نحو: قوله تعالى: {لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ} .

"علامات الحرف"

يقول ابن مالك:

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

يمتاز الحرف عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسماء والافعال ، وينقسم إلى قسمين:

أولاً: الحرف المختص: وهو قسمان: مختص بالأسماء ك (في) نحو: زيد في الدار ، ومختص بالأفعال ك (لم) نحو: لم يقم زيد .

ثانياً: الحرف الغير مختص: وهو الحرف الذي يدخل على الاسماء والافعال ، نحو "هل زيد قائم"، "هل قام زيد" .

"أقسام الفعل"

يقول ابن مالك:

وماضي الافعال بالتا مز وسم بالنون فعل الامر إن أمر فهم

ينقسم الفعل إلى:-

أولاً:- الفعل الماضي: إن مما يميز الفعل الماضي قبوله التاء والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو: **تباركت** يا ذا الجلال والإكرام ، و**نعمت** المرأة هند ، و**بئست** المرأة دعد .

ثانياً:- الفعل المضارع: وعلامته صحة دخول (**لم**) عليه كقولك: في يشم " لم يشم " ، وفي يضرب " لم يضرب " .

ثالثاً: فعل الأمر: وعلامته قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو: **اضربن** واخرجن ، فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل

ف (**صه و حيهل**) اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا تقول: **صهن** ولا **حيهن**، وإن كانت **صه** بمعنى: اسكت ، و**حيهل** بمعنى: أقبل ، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو: **اسكتن** وأقبلن ، ولا يجوز ذلك في **صه وحيهل** .

المحاضرة الثانية

"المعرب والمبني"

*أقسام الاسم:

يقول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني .

يقسم الاسم إلى قسمين:

أحدهما: المعرب: وهو ما سلم من شبه الحروف .

وثانيهما: المبني: وهو ما أشبه الحروف وهو المعني بقول ابن مالك "لشبهه من الحروف مدني" أي: لشبهه مقرب من الحروف ، فعلة البناء منحصرة عند ابن مالك رحمه الله تعالى في شبه الحرف .

*وجوه شبه الاسم بالحرف:

يقول ابن مالك:

كالشبه الوضعي في اسمي جننتا والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

ذكر ابن مالك في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

الأول: شبهه له في الوضع: كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد ك (التاء) في (ضربت) ، أو على حرفين ك (نا) في (أكرمنا) ، فالتاء في (ضربت) اسم لأنه فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك "نا" في (أكرمنا) اسم لأنها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين .

الثاني: شبه الاسم له في المعنى: وهو قسمان: **أحدهما:** ما أشبه حرفا موجودا مثال ذلك (متى) فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم ، وللشروط نحو: متى تقم أقم ، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام ك (الهمزة) وفي الشرط ك (إن) ، **والثاني ما أشبه حرفا غير موجود:** مثال ذلك: (هنا) فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت) وللترجي (لعل) ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا .

الثالث: شبهه له في النياحة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل: وذلك ك (أسماء الأفعال) نحو: دراك زيدا ، ف (دراك) مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك .

الرابع: شبه الحرف في الافتقار اللازم: وذلك ك (الأسماء الموصولة) نحو: (الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت .
وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

*المعرب

يقول ابن مالك:

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما

يريد أن المعرب خلاف المبني وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف ، **فالمعرب**: هو ما لم يشبه الحرف .

أقسام المعرب: وينقسم إلى قسمين:-

الأول: الصحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة مثال ذلك: أرض .

والثاني:- المعتل: وهو ما آخره حرف علة مثال ذلك: سما .

وينقسم المعرب أيضا إلى:-

أ - متمكن أمكن: وهو المنصرف نحو: زيد وعمر .

ب - متمكن غير أمكن: وهو غير المنصرف نحو: أحمد ، ومساجد .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن هو المعرب وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن .

***خلاف النحويين في أصل الاعراب:**

مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، فالأصل في الفعل البناء عندهم .

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح.

ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء .

المعرب والمبني من الأفعال

يقول ابن مالك:

وفعل أمر ومضي بنيا وأعرّبوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن

*المبني من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح نحو: ضرب ، وانطلق ، ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن .

والثاني: ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني وهو فعل الأمر نحو: اضرب ، وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين .

*المعرب من الأفعال:

وهو الفعل المضارع ولا يعرب:

1- **إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد ، أو نون الإناث** فمثال نون التوكيد المباشرة: (هل تضربن) والفعل معها مبني على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يُبَيَّنْ ، وكذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنتين نحو: (هل

تضريانَ) وأصله: هل تضريانينَ فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الأولى وهى نون الرفع كراهة توالي الأمثال فصار هل تَضْرِيانَ .

٢- وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو: (هل تضريينَ يا زيدون) ، و(هل تضريينَ يا هند) ، وأصل تضريينَ تضريوننَ فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق فصار تضريوننَ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِيينَ ، وكذلك تضريينَ أصله تضرييننَ ففعل به ما فعل بتضريونن .

*فشرط إعراب الفعل المضارع أن يعرى من ذلك ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيًا فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبني إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضريين يا زيد فإن لم تباشره أعرب وهذا هو مذهب الجمهور .

* الأصل في البناء

يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم

الحروف كلها مبنية لأنها لا تفتقر في دلالتها على المعنى إلى إعراب نحو: أخذت من الدراهم ، فالتبويض مستفاد من لفظ "من" بدون الإعراب ، والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كأين وقام وإن ، وقد تكون كسرة كأمس وجير ، وقد تكون ضمة كحيث وهو اسم ومنذ وهو حرف إذا جررت به ، وأما السكون فنحو: "كم ، واضرب ، وأجل" .

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف .

*أنواع الإعراب:

يقول ابن مالك:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا	لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر	كما قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضم وانصبين فتحا وجر	كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر	ينوب نحو جا أخو بني نمر

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم .

فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: زيدٌ يقومُ ، وإنَّ زيداَ لنُ يقومَ ، **وأما الجر** فيختص بالأسماء نحو: بزيدٍ ، **وأما الجزم** فيختص بالأفعال نحو: لم يضربُ ، والرفع يكون بالضممة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت "الواو" عن الضمة في "أخو" ، و"الياء" عن الكسرة في "بني" من قوله: "جاء أخو بني نمر" وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة .

المحاضرة الثالثة

"الأسماء الستة"

*عددتها وعلامات إعرابها

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وانصبن بالألف واجرر بياء ما من الأسماء أصف .

الأسماء الستة وهي ((أب ، أخ ، حم ، هن ، فوه ، نو مال)) فهذه ترفع بالواو نحو: "جاء أبو زيد" ، وتنصب بالألف نحو: "رأيت أباه" ، وتجر بالياء نحو: "مررت بأبيه" ، والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذي أشار إليه ابن مالك بقوله "وارفع بواو إلى آخر البيت" ، والصحيح أنها معربة بحركات مقدره على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدره على الواو ، والنصب بفتحة مقدره على الألف ، والجر بكسرة مقدره على الياء ، فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره.

*شرط إعراب ((نو ، وفم)) بالحروف

يقول ابن مالك:

من ذاك نو إن صحبة أبانا والقم حيث الميم منه بانا

أي من الأسماء التي ترفع بالواو وتتصب بالألف وتجر بالياء "ذو وفم" **ولكن يشترط في ذو** أن تكون بمعنى صاحب نحو: "جاءني ذو مال" أي صاحب مال ، وهو المراد بقوله "إن صحبة أبانا" أي إن أفهم صحبة ، واحترز بذلك عن "ذو" الطائفة فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى "الذي" فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو: "جاءني ذو قام" ، "ورأيت ذو قام" ، "ومررت بذو قام" ومنه قوله:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا .

الشاهد فيه: قوله "فحسبي من ذو عندهم" فإن "ذو" في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي .

الإعراب: "من" حرف جر مبني على السكون لا محل له "ذو" اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن .

وكذلك يشترط في إعراب "الفم" بهذه الأحرف زوال الميم منه نحو: "هذا فوه" و"رأيت فاه" و"نظرت إلى فيه" ، وإليه أشار بقوله "والفم حيث الميم منه بانا" أي انفصلت منه الميم أي زالت منه فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو: "هذا فمٌ" و"رأيت فماً" و"نظرت إلى فمٍ" .

***لغات العرب في إعراب الأسماء "أب ، أخ ، حمو"**

يقول ابن مالك:

أب أخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الأخير أحسن

وفي أب وتالييه ينذر وقصرها من نقصهن أشهر

يعني أن "أبا ، وأخا ، وحما" تجري مجرى "ذو" ، وفم" اللذين سبق ذكرها فترفع بالواو وتتصب بالألف وتجر بالياء نحو: "هذا أبوه وأخوه وحموها" ، "ورأيت أباه وأخاه وحمها" ، "ومررت بأبيه وأخيه وحميها" **وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة** .

وأشار المصنف بقوله "وفي أب وتالييه يندر" إلى آخر البيت إلى اللغتين الباقيتين ، **فإحدى اللغتين النقص** وهو حذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على "الباء والخاء والميم" نحو: "هذا أبه وأخه وحمها" و"رأيت أبه وأخه وحمها" و"مررت بأبه وأخه وحمها"

وعليه قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

الشاهد فيه: قوله "بأبه يشابه أبه" حيث جر الاول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

"بأبه" جار والمجرور ، و"أب" مضاف والضمير مضاف إليه .

وهذه اللغة نادرة في أب وتالييه ولهذا قال "وفي أب وتالييه يندر" أي: يندر النقص.

واللغة الأخرى في أب وتالييه أن يكون بالألف رفعا ونصبا وجرا نحو: "هذا أباه وأخاه وحمها" ، و"رأيت أباه وأخاه وحمها" ، و"مررت بأباه وأخاه وحمها" ، وعليه قول الشاعر:

إنّ أباه وأبا أباه ... قد بلغا في المجد غايتها

الشاهد فيه: قوله: "أباه" الثالثة حيث جاءت بالألف مع انها في موضع الجر بالإضافة .

الإعراب: "أباه": أبا مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الالف ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه .

فعلامه الرفع والنصب والجر في هذه اللغة حركة مقدرة على الألف كما تقدر في المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في "أب وأخ وحم" ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقا ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر .

*لغات العرب في إعراب الاسم "هن"

وأما "هن" فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو: "هذا هن زيد" ، و"رأيت هن زيد" ، و"مررت بهن زيد" ، وإليه أشار بقوله "والنقص في هذا الأخير أحسن" أي النقص في "هن" أحسن من الإتمام والإتمام جائز لكنه قليل جدا نحو: "هذا هنوه" ، و"رأيت هناه" ، و"نظرت إلى هنيه" .

وحاصل ما ذكره أن في "هن" لغتين: إحداهما النقص وهو الأشهر ، والثانية الإتمام وهو قليل .

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

يقول ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

ذكر النحويون لإعراب الأسماء الستة بالحروف شروطا أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة واحترز بذلك من ألا تضاف فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ .

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو: هذا أبو زيد ، وأخوه وحموه ، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو: هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي ، ولم تعرب بهذه الحروف .

الثالث: أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أبي زيد وذوي مال ، ورأيت أبي زيد وذوي مال ، ومررت بأبي زيد وذوي مال .

الرابع: أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هؤلاء آباء الزيد ، ورأيت آباءهم ، ومررت بأبائهم ، وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو: هذان أبو زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه .

*المثنى والملحق به

يقول ابن مالك:

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنان كابنين وابنتين يجريان

وتخلف الياء في جميعها الألف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

تعريف المثنى: هو لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، فيدخل في قولنا "لفظ دال على اثنين" المثنى نحو: الزيدان ، والألفاظ الموضوعية لاثنين نحو: شفع ، وخرج بقولنا "بزيادة" نحو: شفع ، وخرج بقولنا "صالح للتجريد" نحو: اثنان فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه فلا تقول: اثن ، وخرج بقولنا "وعطف مثله عليه" ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فإنه صالح للتجريد فنقول: قمر ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو: قمر وشمس وهو المقصود بقولهم القمرين .

*الملحق بالمتنى وشروطه

الملحق المتنى: وهو كل ما لا يصدق عليه حد المتنى ، وأشار إليه المصنف بقوله "وكلا" فما لا يصدق عليه حد المتنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمتنى ، **ف (كلا وكتنا واثنان واثنان) ملحقة بالمتنى** ، لأنها لا يصدق عليها حد المتنى **ولكن لا يلحق (كلا وكتنا) بالمتنى إلا إذا أضيفا إلى مضمرة** نحو: جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتني كتاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا نحو: جاءني كلا الرجلين وكتنا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكتنا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكتنا المرأتين ، فهذا قال المصنف "وكلا إذا بمضمرة مضافا وصلا". ثم بين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنان ملحقان بالمتنى كما تقدم وابنان وابنتان متنى حقيقة .

*لغات العرب في إعراب المتنى والملحق به

للغرب في إعراب المتنى والملحق به **ثلاث لغات:**

الأولى: أن المتنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور في لغة العرب .

الثانية: أن الإعراب في المتنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وهو الصحيح .

الثالثة: أن من العرب من يجعل المتنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فيقول: جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما .

المحاضرة الرابعة

"جمع المذكر السالم"

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف **أحدهما**: الأسماء الستة **والثاني**: المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر ابن مالك في هذا البيت **القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم** وما حمل عليه وإعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا .

* أقسام جمع المذكر السالم:

وأشار بقوله ((عامر ، ومذنب)) إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان: **جامد ، وصفة .**
فيشترط في الجامد: أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في رجل رجلون ، نعم إذا صغر جاز ذلك نحو: رجل ورجيلون لأنه وصف ، **وإن كان علما لغير مذكر** لم يجمع بهما فلا يقال في زينب زينبون ، وكذا **إن كان علما لمذكر غير عاقل** فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون ، **وإن كان فيه تاء التأنيث** فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال في طلحة طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون وكذلك إذا كان مركبا فلا يقال في سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم .

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من بان فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

فخرج بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة فرس سابقون ، وخرج بقولنا خالية من تاء التانيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التانيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون ، وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر فإن مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمر ، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران وسكرى فلا يقال سكرانون وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح فإنه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون .

*الملحق بجمع المذكر السالم:

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

الملحق بجمع المذكر السالم: هو مالا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل

للشروط .

ف عشرون وبابه وهو ثلاثون إلى تسعين ملحق بجمع المذكر السالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ لا يقال عشر ، **وكذلك أهلون ملحق به** لأن مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لأنه اسم جنس جامد كرجل ، **وكذلك أولو** لأنه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم كرجل اسم جنس جامد .

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل ، **وأرضون جمع**

أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث .

والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق

من أنها غير مستكملة للشروط .

*لغات العرب في نون جمع المذكر السالم ونون المثني:

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذاً ومنه قوله:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله " آخرين " بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية .

الإعراب: آخرين: صفة لـ (زعانف) منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم .

وقوله:

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقي علي ولا يقيني

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

الشاهد فيه: قوله " الاربعين " حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة ،

فمن العلماء من خرج على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة

المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرج على أنه جمع مذكر سالم معرب

بالياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون وعليه الشارح هنا .

الإعراب: الأربعين: مضاف إليه مجرور بالياء .

وليس كسرهما - يعني النون - لغة خلافاً لمن زعم ذلك .

وحق نون المثني والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب

الشاهد فيه: فتح نون المثني من قوله " أحوذيين " وهي لغة ، وليست بضرورة ، لأن كسرهما يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

الإعراب: أحوذيين: اسم مجرور بالياء .

وظاهر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرهما في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه .

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينا ومنخرين أشبها ظبيانا

الشاهد فيه: قوله " والعينا " حيث فتح نون المثني .

الإعراب: والعينا: الواو حرف عطف ، والعينا: اسم معطوف على "الجيد" منصوب بالفتحة المقدره على الألف منع من ظهورها التعذر .

*** جمع المؤنث السالم:**

يقول ابن مالك:

وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

جمع المؤنث السالم: هو ما سلم فيه بناء الواحد ، أي ما كان الألف والتاء سببا في دلالاته

على الجمع نحو: هندات ومفردها "هند" فالألف والتاء فيه مزيدتين .

أما نحو "قضاة" ، و"أبيات" فهي ليست بجمع مؤنث سالم ، لأن "قضاة" ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن اصل وهو الياء لأن أصلها "قُضَيَّة" ، و"أبيات" تاءه أصلية ، فدلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنما هو بالصيغة .

***وحكم هذا الجمع** أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو: جاءني هنداتٌ ، ورأيت هنداتٍ ، ومررت بهنداتٍ ، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه .

***الملحق بجمع المؤنث السالم:**

يقول ابن مالك:

كذا أولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

أشار بقوله كذا **أولات** إلى أن أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله والذي اسما قد جعل إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو **أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية** به ولا يحذف منه التتوين نحو هذه أذرعاتٌ ، ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران :

أحدهما: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التتوين نحو هذه أذرعاتٌ ، ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ .

والثاني: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التتوين نحو: "هذه أذرعاتٌ ، ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ" ، ويروى قوله:

تنورتها من أذرعاتٍ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

الشاهد فيه: قوله " أذرعات " فإنه جره بالفتحة على لغة من اللغات .

المحاضرة الخامسة

*الممنوع من الصرف

يقول ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضاف أو يك بعد أل ردف

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو "الاسم الذي لا ينصرف" **وحكمه** أنه يرفع بالضمة نحو: جاء أحمدُ ، وينصب بالفتحة نحو: رأيت أحمدَ ، ويجر بالفتحة أيضا نحو: مررت بأحمدَ ، فنابت الفتحة عن الكسرة **هذا إذا لم يضاف أو يقع بعد الألف واللام فإن أضيف جر بالكسرة** نحو: مررت بأحمدكم ، وكذا إذا دخله الألف واللام نحو: مررت بالأحمدِ فإنه يجر بالكسرة .

* الأفعال الخمسة:

يقول ابن مالك:

واجعل لنحو يفعالن النونا رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب سمه كلم تكوني لترومي مظلمه

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى ما يعرب من الأفعال بالنيابة وذلك "الأفعال الخمسة" **فأشار بقوله "يفعلان":** إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنتين سواء كان في أوله الياء نحو يضريان أو التاء نحو: تضريان .

وأشار بقوله و"تدعين": إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة نحو: أنتِ تضريين .

وأشار بقوله و"تسألون": إلى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو: أنتم تضربون سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو: الزيدون يضربون .

حكمها:

هذه الأفعال الخمسة وهي: ((يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين)) ، **ترفع** بثبوت النون ، **وتنصب وتجزم بحذفها** ، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة نحو: الزيدان يفعلان ، فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها نحو: الزيدان لن يقوما ، ولم يخرجوا ، فعلمة النصب والتجزم سقوط النون من "يقوما" و"يخرجوا" ومنه قوله تعالى {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ} .

***المعتل من الاسماء:**

يقول ابن مالك:

وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا
والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا أيضا يجر

المعتل من الاسماء قسمان:

الأول: الاسم المقصور: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ، نحو: عصا ورجى ، فاحترز بالاسم من الفعل نحو: يرضى ، وبالمعرب من المبني نحو: إذا ، وبالألف من المنقوص نحو: القاضي كما سيأتي وبـ ((لازمة)) من المثني في حالة الرفع نحو: الزيدان فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو رأيت الزيدين .

ثم أشار ابن مالك إلى أن الاسم المقصور تقدر فيه جميع حركات الإعراب الرفع والنصب والجر .

والثاني: الاسم المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: المرتقي فاحترز بالاسم عن الفعل نحو: يرمي ، وبالمعرب عن المبني نحو: الذي ، وبقولنا "قبلها كسرة" عن التي قبلها سكون نحو: ظبي ، ورمي ، فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو: رأيت القاضي ، وقال الله تعالى: يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ، ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو: جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء .

***المعتل من الأفعال:**

يقول ابن مالك:

وأي فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف

أشار ابن مالك إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو: يغزو ، أو ياء قبلها كسرة نحو: يرمى ، أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى .

*اعراب المعتل:

يقول ابن مالك:

فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكما لازم

نكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل فنذكر: **أن الألف** يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو: زيد يخشى ، فيخشى: مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، ولن يخشى ، فيخشى: منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، **وأما الجزم** فيظهر لأنه يحذف له الحرف الآخر نحو لم يخش .

وأشار بقوله "وأبد نصب ما كيدعو يرمي" إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو: لن يدعو ، ولن يرمي .

وأشار بقوله "والرفع فيهما انو" إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو: يدعو ، ويرمي فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله "واحذف جازما ثلاثهن" إلى أن الثلاث وهي الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم ، فعلمة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ويقدر في الألف .

المحاضرة السادسة

"النكرة والمعرفة"

*معنى النكرة

يقول ابن مالك:

نكرة قابل آل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

النكرة: ما يقبل آل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل "آل" .

فمثال ما يقبل "آل" وتؤثر فيه التعريف: رجلٌ فتقول: الرجلُ ، واحترز بقوله "وتؤثر فيه التعريف" مما يقبل "آل" ولا تؤثر فيه التعريف كـ(عباس) علما فإنك تقول فيه: (العباس) فتدخل عليه "آل" لكنها لم تؤثر فيه التعريف ، لأنه معرفة قبل دخولها عليه ، ومثال ما وقع موقع ما يقبل آل "ذو" التي بمعنى صاحب نحو: جاعني ذو مال ، أي صاحب مال ، فـ(ذو) نكرة وهي لا تقبل "آل" لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل "آل" نحو: الصاحب .

*معنى المعرفة وأنواعها

يقول ابن مالك:

وغيره معرفة كهـم وذئ وهند وابني والـغلام والذي

أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام:

المضمر كـ "هم" ، واسم الإشارة كـ "ذي" ، والعلم كـ "هند" ، والمحلى بالألف واللام كـ "الغلام" ،
والموصول كـ "الذي" ، وما أضيف إلى واحد منها كـ "ابني" وسنتكلم على هذه الأقسام .

*الضمائر

يقول ابن مالك:

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير

يشير إلى أن الضمير ما دل على غيبة كـ "هو" ، أو حضور وهو قسمان أحدهما: ضمير
المخاطب نحو: "أنت" ، والثاني: ضمير المتكلم نحو: "أنا" .

*أقسام الضمير البارز

يقول ابن مالك:

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارا أبدا

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

يشير إلى أن الضمير البارز ينقسم إلى: متصل ومنفصل ، **فالمتصل:** ^(١) هو الذي لا يبتدا به كـ
"الكاف" من "أكرمك" ونحوه ، ^(٢) ولا يقع بعد "إلا" في الاختيار فلا يقال: ما أكرمت إلاك ، وقد
جاء شذوذا في الشعر كقوله:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فما لي عوض إلاه ناصر

الشاهد فيه: قوله " إلاه " حيث وقع الضمير المتصل بعد "إلا" ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة
الشعر، إلا عند ابن الانباري ومن ذهب نحو مذهبه ، فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام،
ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

الإعراب: إله: "إلا" حرف استثناء ، و"الهاء" ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مستثنى .

وقوله:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

الشاهد فيه: قوله " إلاك " حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذا .

الإعراب: إلاك: "إلا" حرف استثناء ، و"الكاف" ضمير متصل مبني في محل نصب مستثنى .

الضمائر كلها مبنية

يقول ابن مالك:

وكل مضمّر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود ، ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع وإذا ثبت أنها مبنية ، ***فمنها:** ما يشترك فيه الجر والنصب ، وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو: أكرمتك ، ومررت بك ، وإنه ، وله ، ف (الكاف) في أكرمتك في موضع نصب ، وفي (بك) في موضع جر ، و(الهاء) في (إنه) في موضع نصب ، وفي (له) في موضع جر .

***ومنها:** ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو "نا" وأشار إليه ابن مالك بقوله:

للرفع والنصب وجر "نا" صلح كأعرف بنا فإننا نلنا المنح

أي صلح لفظ "نا" للرفع نحو: نلنا ، وللنصب نحو: فإننا ، وللجر نحو: بنا .

***ومما يستعمل للرفع والنصب والجر "الياء" فمثال الرفع نحو: اضربي ، ومثال النصب**

نحو: أكرمني ، ومثال الجر نحو: مر بي .

***ويستعمل في الثلاثة أيضا "هم" فمثال الرفع: هم قائمون ، ومثال النصب: أكرمتهم ،**

ومثال الجر: لهم .

***وإنما لم يذكر المصنف (الياء ، وهم) ، لأنهما لا يشبهان "نا" من كل وجه ، لأن "نا" تكون للرفع**

والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف "الياء" فإنها وإن

استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في

الأحوال الثلاثة لأنها في حال الرفع للمخاطب ، وفي حالي النصب والجر للمتكلم ، وكذلك "هم"

لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة فليست مثل "نا" لأنها في حالة الرفع ضمير

منفصل ، وفي حالي النصب والجر ضمير متصل .

***من ضمائر الرفع المتصلة "الألف ، والواو ، والنون"**

يقول ابن مالك:

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

"الألف والواو والنون" من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب وللمخاطب ، فمثال

الغائب: الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، ومثال المخاطب: اعلموا ، واعلموا ،

واعلمن ، ويدخل تحت قول المصنف "وغيره" المخاطب والمتكلم وليس هذا بجيد ، لأن هذه الثلاثة

لا تكون للمتكلم أصلا بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

***الضمير المستتر والضمير البارز**

يقول ابن مالك:

ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغبت إذ تشكر

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ، **والمراد بواجب**

الاستتار: ما لا يحل محله الظاهر ، والمعاد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر .

وذكر المصنف في هذا البيت من **المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:**

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب ، ك "افعل" التقدير: أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنه

لا يحل محله الظاهر فلا تقول: افعل زيد ، فأما "افعل أنت" فـ "أنت" تأكيد للضمير المستتر في

"افعل" وليس بفاعل لـ "افعل" لصحة الاستغناء عنه فتقول: افعل ، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين

أو لجماعة برز الضمير نحو: اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن .

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو: "أوافق" والتقدير: أنا ، فإن قلت: "أوافق أنا" كان

"أنا" تأكيدا للضمير المستتر .

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو: "نغبت" أي نحن .

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخاطب الواحد نحو: "تشكر" أي أنت ، فإن كان

الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير نحو: أنتِ تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم

تفعلون ، وأنتن تفعلن .

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

***ومثال جائز الاستتار "زيد يقوم" أي هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار لأنه يحل محله الظاهر**

فتقول: زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: هند تقوم ، وما كان بمعناه

نحو: "زيد قائم" أي هو .

***ضمائر الرفع المنفصلة**

يقول ابن مالك:

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشته

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، فالمتصل: يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل: يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا .

*وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر: "أنا" للمتكلم وحده، و"نحن" للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، و"أنت" للمخاطب، و"أنتِ" للمخاطبة، و"أنتم" للمخاطبين أو المخاطبتين، و"أنتم" للمخاطبين، و"أنن" للمخاطبات .

و"هو"، و"هي" للغائبة، و"هما" للغائبين أو الغائبتين، و"هم" للغائبين، و"هن" للغائبات .

*ضمائر النصب المنفصلة

يقول ابن مالك:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً إياي والتفريع ليس مشكلاً

*أشار ابن مالك في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر: "أياي" للمتكلم وحده، و"إيانا" للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه .

*و"إياك" للمخاطب، و"إياكِ" للمخاطبة، و"إياكما" للمخاطبين أو المخاطبتين، و"إياكم" للمخاطبين، و"إياكن" للمخاطبات .

*و"إياه" للغائب، و"إياها" للغائبة، و"إياهما" للغائبين أو الغائبتين، و"إياهم" للغائبين، و"إياهن" للغائبات .

المحاضرة السابعة

"النكرة والمعرفة"

* اتصال الضمير وانفصاله

يقول ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتي أن يجيء المتصل

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلا فيما سيذكره المصنف فلا تقول في: أكرمتك (أكرمت إياك) ، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول أكرمتك ، فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو: إياك أكرمت ، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا كقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

الشاهد فيه: قوله "ضمنت إياهم" حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ، وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال "قد ضمننتهم الأرض" .

الإعراب: "ضمنت" فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، و"إياهم" مفعول به تقدم على الفاعل ، و"الأرض" فاعل ضمنت .

*المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا:

يقول ابن مالك:

وصل أو افصل هاء سلتيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتيه ، واتصالا أختار غيري اختار الانفصالا

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى **المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا** مع إمكان أن يؤتى به متصلا ، *فأشار بقوله "سلنيه" إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل وهما ضميران نحو: الدرهم سلتيه ، فيجوز لك في هاء "سلنيه" الاتصال نحو: سلتيه ، والانفصال نحو: سلتني إياه ، وكذلك كل فعل أشبهه نحو: الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه .

*وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين .

*وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله:

"في كنته الخلف انتمى": إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله . *واختلف في المختار منهما ، فاختر المصنف الاتصال نحو: "كنته" ، واختر سيبويه الانفصال نحو: "كنت إياه" تقول الصديق كنته وكنت إياه .

*وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: "خلتيه" وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران .

*ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو: خلتي إياه ، ومذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم ، قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

الشاهد فيه: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء

أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها .

***تقديم الأخص من الضمائر**

يقول ابن مالك:

وقدم الأخص في اتصال وقدم ما شئت في انفصال

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب
فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص
منهما فتقول: "الدرهم أعطيتكه وأعطيتيه" بتقديم الكاف والياء على الهاء ، لأنهما أخص من الهاء
لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب .

***ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال** فلا تقول: "أعطيتهوك" ولا "أعطيتهموني" وأجازه قوم
ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان "رضي الله عنه" أراهمني الباطل
شيطانا .

***فإن فصل أحدهما كنت بالخيار** فإن شئت قدمت الأخص فقلت: الدرهم أعطيتك إياه
وأعطيتي إياه ، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت: أعطيتُه إياك ، وأعطيتَه إيايَ ، وإليه وأشار
بقوله: "وقدمن ما شئت في انفصال" .

***وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه** بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند
أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجز ، فإن قلت: "زيد أعطيتك إياه" ، لم يجز تقديم الغائب فلا
تقول: "زيد أعطيتَه إياك" ، لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ .

*انفصال الضمير واتصاله

يقول ابن مالك:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

*إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة ، كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين ، فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول: أعطيتي إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول: أعطيتي ، ولا أعطيتك ، ولا أعطيتهوه ، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهما ، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الأرض الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية وليس منها ، وأشار بقوله: "ونحو ضمنت إلى آخر البيت" إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

وقد تقدم ذكر ذلك .

*لزوم نون الوقاية للفعل:

يقول ابن مالك:

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم

*إذا اتصل بالفعل بياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى "نون الوقاية" ، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر ، وذلك نحو: "أكرمني" ، و"يكرمني" ، و"أكرمني" ، وقد جاء حذفها مع "ليس" شذوذا كما قال الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ " ليسي " أما الاول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي.

والثاني وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن "ليس" فعل .

الإعراب: "ليسي" ، ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب .

***واختلف في أفعل في التعجب:** هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفقرني إلى عفو الله ، وما أفقرني إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه والصحيح أنها تلزم .

*حكم نون الوقاية مع الحروف:

يقول ابن مالك:

و"ليتي" فشا و"ليتي" ندرا ومع "لعل" اعكس وكن مخبرا

في البقايات واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ، فذكر "ليت" وأن نون الوقاية لا

تحذف منها إلا ندورا كقوله:

كمنية جابر إذ قال لي تي أصادفه وأتلف جل مالي

الشاهد فيه: قوله "ليتي" حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ، فإنه لا يلزم عنده أن تجئ بنون الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الاتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: ((وقد قالت الشعراء "ليتي" إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: "الضاري") اهـ .

الإعراب: "ليتي" ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب ، "أصادف" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت .

***والكثير في لسان العرب ثبوتها** وبه ورد القرآن قال الله تعالى: {يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ}

***وأما "لعل" فذكر أنها بعكس ليت** ، فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} .

***ويقل ثبوت النون** كقول الشاعر:

فقلت أعيروني القدوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد

الشاهد فيه: قوله "لعلني" ، حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

الإعراب: "لعلني" . لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها ، "أخط": فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل .

***ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات** ، أي: في باقي أخوات ليت ولعل ، وهي إن ، وأن ، وكان ، ولكن ، فتقول: إني ، وإني ، وأني ، وأنتي ، وكأنتي ، وكأنتي ، ولكني ، ولكني .

***ثم ذكر أن "من ، وعن" تلزمهما نون الوقاية** ، فتقول: مني ، وعني بالتشديد .

***ومنهم من يحذف النون** فيقول: مني ، وعني بالتخفيف ، وهو شاذ قال الشاعر:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

الشاهد فيه: قوله "عني" ، و"مني" حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

الإعراب: "وعني": معطوف على عنهم

"مني": جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

***نون الوقاية مع لدن وقد وقط**

يقول ابن مالك:

وفي لَدُنِّي لَدُنِّي قل وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الحذف أيضا قد يفي

***أشار بهذا إلى أن الفصحح في "لَدُنِّي" إثبات النون كقوله تعالى: {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا} ويقل حذفها كقراءة من قرأ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف.**

***والكثير في "قد ، وقط" ثبوت النون نحو: قدني ، وقطني .**

***ويقل الحذف نحو: قَدِي ، وَقَطِي ، أي حسبي .**

***وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله:**

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

الشاهد فيه: قوله "قدني" ، و"قدي" ، حيث أثبت النون في الاولى وحذفها من الثانية ، وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح . وقال سيبويه: "وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطرب الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد" اهـ .

الإعراب: " قدني " قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر "من نصر" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

"قدي": يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني ، وهذا رأي ضعيف جدا ، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة .

المحاضرة الثامنة

"العلم"

*معنى العلم

يقول ابن مالك:

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

العلم هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة .

فبالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و"يعين مسماه" فصل أخرج النكرة ، و"بلا قيد" أخرج بقية المعارف ، كالمضمر فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك"أنا" أو الخطاب ك"أنت" أو الغيبة ك"هو" .
*ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم تنبيها على أن: مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المؤلفات ، ف**جعفر**: اسم رجل ، و**خرنق**: اسم امرأة من شعراء العرب ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، و**قرن**: اسم قبيلة ، و**عدن**: اسم مكان ، و**لاحق**: اسم فرس ، و**شذقم**: اسم جمل ، و**هيلة**: اسم شاة ، و**واشق**: اسم كلب .

*ينقسم العلم إلى "اسم ، ولقب ، وكنية"

يقول ابن مالك:

واسما أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم ، وكنية ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية: ما كان في أوله أب أو أم ك "أبي عبد الله" و"أم الخير" ، وباللقب: ما أشعر بمدح ك "زين العابدين" ، أو ذم ك "أنف الناقة" .

*وأشار بقوله: "وأخرن ذا إلخ" إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، ك "زيد أنف الناقة" ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ، فلا تقول: أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ، ومنه قوله:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب

الشاهد فيه: قولها "ذا الكلب عمرا" ، حيث قدمت اللقب - وهو قولها "ذا الكلب" - على الاسم - وهو قولها "عمرا" - والقياس أن يكون الاسم مقدما على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت: "بأن عمرا ذا الكلب" .

الإعراب: "ذا" بمعنى صاحب اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الاسماء الستة ، وذا مضاف و"الكلب" مضاف إليه ، "عمرا" بدل من ذا .
*وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه .

*ويدخل تحت قوله: "سواه" الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب ، فنقول: أبو عبد الله زين العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ، فنقول: زين العابدين أبو عبد الله .

***الأوجه الاعرابية في الاسم واللقب عند اجتماعهما**

يقول ابن مالك:

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلا أتبع الذي ردف

*إذا اجتمع الاسم واللقب ، فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا .

*فإن كانا مفردين: وجب عند البصريين الإضافة ، نحو: هذا سعيدٌ كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كرزٍ ، ومررتُ بسعيدٍ كرزٍ ، وأجاز الكوفيون الإتيان فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيتُ سعيداً كرزاً ، ومررتُ بسعيدٍ كرزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

*وإن لم يكونا مفردين ، بأن كانا مركبين ، نحو: عبدُ اللهُ أنفُ الناقَةِ ، أو مركبا ومفردا ، نحو: عبدُ اللهِ كرزٌ ، وسعيدُ أنفُ الناقَةِ ، وجب الإتيان فتتبع الثاني الأول في إعرابه .

*وبجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو: مررتُ بزیدِ أنفِ الناقَةِ ، وأنفَ الناقَةِ ، فالرفع على إضمار مبتدأ والتقدير: هو أنفُ الناقَةِ ، والنصب على إضمار فعل والتقدير: أعني أنفَ الناقَةِ ، فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب ، أو الرفع نحو: هذا زيدٌ أنفَ الناقَةِ ، ورأيتُ زيداُ أنفُ الناقَةِ ، ومررتُ بزیدِ أنفَ الناقَةِ ، وأنفُ الناقَةِ .

*ينقسم العلم إلى مرتجل ومنقول

يقول ابن مالك:

ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارتجال كسعاد وأدد

وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير وبه تم أعرابا

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافه

*ينقسم العلم إلى: مرتجل ، وإلى منقول ، فالمرتجل هو: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، ك "سعاد" و "أدد" ، والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية .

والنقل: إما من صفة ك "حارث" ، أو من مصدر ك "فضل" ، أو من اسم جنس ك "أسد" ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة ك "قام زيدٌ" و "زيدٌ قائمٌ" ، وحكمها: أنها تحكى فتقول: جاءني زيدٌ قائمٌ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزیدِ قائمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

*ومنها أيضا ما ركب تركيب مزج ك "بعلبك" و "معدى كرب" و "سيبويه" .

*وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج: إن ختم بغير وية أعرب .

***ومفهومه:** أنه إن ختم بـ "ويه" لا يعرب بل يبنى ، وهو كما ذكره فتقول: جاءني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت ببعلك ، فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول: جاءني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت ببعلك .

***ويجوز أيضا** أن يعرب أيضا إعراب المتضايين ، فتقول: جاءني حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضرموت .

وتقول فيما ختم بـ "ويه": جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ، فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو: جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

ومنها: ما ركب تركيب إضافة كـ "عبد شمس ، وأبي قحافة" ، وهو معرب فتقول: جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قحافة ، ورأيت عبدَ شمسٍ وأبا قحافة ، ومررت بعبدِ شمسٍ وأبي قحافة .
*ونبه بالمثاليين على أن الجزء الأول يكون معربا بالحركات كـ "عبد" ، وبالحروف كـ "أبي" ، وأن الجزء الثاني يكون منصرفا كـ "شمس" ، وغير منصرف كـ "قحافة" .

*ينقسم العلم إلى علم شخص وعلم جنس

يقول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

من ذاك أم عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجرة

العلم على قسمين: علم شخص ، وعلم جنس .

***فعلم الشخص** له حكمان: **معنوي**: وهو أن يراد به واحد بعينه كـ "زيد" ، و"أحمد" ، و**لفظي** وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو: جاءني زيدٌ ضاحكا ، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو: هذا أحمدُ ، ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول: جاء العَمْرُو .

***وعلم الجنس** كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول: هذا أسامةٌ مقبلا ، فتمنعه من الصرف وتأتى بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقول: هذا الأسامة .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه "أسامة" ، وكل عقرب يصدق عليها "أم عريط" ، وكل ثعلب يصدق عليه "ثعالة" .

وعلم الجنس: يكون للشخص كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله: "برة للمبرة ، وفجار للفجرة" .

المحاضرة التاسعة

"اسم الإشارة"

* ما يشار به إلى المفرد مذكرا ومؤنثا

يقول ابن مالك:

بذا لمفرد مذكر أشر بذى وذه تي تا على الأنثى اقتصر

*يشار إلى المفرد المذكر بـ"ذا" ، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة .

*ويشار إلى المؤنثة بـ "ذي" و"ذه" بسكون الهاء ، و"تي" و"تا" و"ذه" بكسر الهاء باختلاس وبإشباع، و"ته" بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباع و"ذاتُ" .

* ما يشار به إلى المثنى

يقول ابن مالك:

وذا ن تان للمثنى المرتفع وفى سواه ذين تين اذكر تطع

*يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ "ذان" ، وفي حالة النصب والجر بـ "ذين" ، وإلى المؤنثتين بـ "تان" في حالة الرفع ، و"تين" في النصب والجر .

* ما يشار به إلى الجمع

يقول ابن مالك:

وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى ولدى البعد انطقا

الكاف حرفا دون لام أو معه واللام إن قدمت ها ممتعه

*يشار إلى الجمع - منكرًا كان أو مؤنثًا - بـ "أولى" ولهذا قال المصنف: "أشر لجمع مطلقا" ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غير العاقل قوله:

نم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

الشاهد فيه: قوله "أولئك" ، حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي "الأيام" .

الإعراب: "بعد": ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف و"أولاء" من "أولئك" مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب ، "الأيام": بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه .

*وفيها لغتان: المد وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر وهي لغة بني تميم ، وأشار بقوله "ولدى البعد انطقا بالكاف" إلى آخر البيت إلى أن المشار إليه له رتبتان: القرب والبعد ، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها فتقول: ذاك ، أو الكاف واللام نحو: ذلك ، وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه ، فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو "ها" على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول: "هذاك" وعليه قوله:

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذالك الطراف الممدد

الشاهد فيه: قوله "هذاك": حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجئ باللام .

الإعراب: "أهل" معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله "لا ينكرونني" ، وأهل مضاف واسم الإشارة من "هذاك" مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب .

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول: "هذالك" .

***وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قري ، وبعدي ، كما قررناه ، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قري ، ووسطى ، وبعدي ، فيشار إلى من في القري بما ليس فيه كاف ولا لام: كذا ، وذى ، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: "ذاك" ، وإلى من في البعدي بما فيه كاف ولام نحو: "ذلك" .**

***الإشارة إلى المكان**

وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بثم فه أو هنا أو بهنالك انطقن أو هنا

***يشار إلى المكان القريب بـ "هنا" ويتقدمها هاء التنبيه ، فيقال: "ههنا" .**

***ويشار إلى البعيد على رأى المصنف بـ "هناك" ، و"هنالك" ، و"هنا" بفتح الهاء وكسرها مع تشديد**

النون ، وبـ "تَمَّ" ، و"هتَّت" ، وعلى مذهب غيره "هناك" للمتوسط ، وما بعده للبعيد .